الدولة الفلسطينية وقضايا الحل النهائي في المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية

صقر الجبالي

جامعة النجاح الوطنية

مقدمة

تسعى هذه الدراسة إلى بيان الفُرص والمعوقات التي واجهت المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية في سبيل التوصل إلى حل لإقامة دولة فلسطينية مستقلة تتباين مواصفاتها وفق رؤى الطرفين؛ وايجاد حلول لقضايا الحل النهائي (القدس، واللاجئين، والاستيطان، والحدود والأمن، والمياه)، والتعرف على ما تمارسه إسرائيل من إجراءات على الأرض وبخاصةٍ فيما يتعلق بهذه القضايا الجوهرية والتي تم تأجيلها في اتفاقية أوسلو، والتّعرّف على مدى تأثير تلك الإجراءات والممارسات على مستقبل الدولة الفلسطينية.

وكما وتسعى هذه الدراسة إلى اختبار الفرضية المتمثلة بوجود علاقة عكسية بين إجراءات وممارسات الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة خصوصا فيما يتعلق بقضايا الحل النهائي مع رغبتها المعلنة في تحقيق سلام عادل ودائم وفقا لاتفاقية إعلان المبادئ الفلسطينية–الإسرائيلية والاتفاقيات اللاحقة، الأمر الذي ينعكس سلباً على تحديد ورسم مستقبل الدولة الفلسطينية، وتسعى الدراسة إلى الإجابة على التّساؤلات التالية:

1. ما هو تأثير تلك الممارسات والإجراءات التي تقوم بها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة خصوصا فيما يتعلق بقضايا الحل النهائي على مستقبل الدولة الفلسطينية؟
2. ما هي أبرز ممارسات وإجراءات الحكومات الإسرائيليّة المتعاقبة إزاء أهم قضايا الحل النّهائيّ؟
3. ما مدى انسجام تلك الممارسات والإجراءات التي تقوم بها الحكومات الإسرائيلية، ومطالبتها الاعتراف بيهودية الدولة مع رغبتها المعلنة في تحقيق سلام عادل ودائم وفقا لاتفاقية إعلان المبادئ الفلسطينية – الإسرائيلية عام 1993، والاتفاقيات اللّاحقة؟

وتستخدم الدراسة منهج التحليل النقدي، باعتباره المنهج الأكثر ملائمة لموضوع البحث. وسنتناول هذه القضايا من حيث:وسنتناول هذه القضايا من حيث:

المبحث الأول: الدولة الفلسطينية

أ: حصول فلسطين على دولة مراقبة غير عضو في الأمم المتحدة

ب: الوحدة الفلسطينية

المبحث الثاني: سبل التغلب على معوقات قيام الدولة الفلسطينية

المبحث الثالث: قضايا الحل النّهائيّ في المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية

الدولة الفلسطينية وقضايا الحل النهائي في المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية

منذ أن بدأت المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية وحتى الآن هناك اختلال واضح؛ وعدم توازن بين الطرفين غير المتكافئين، فهناك طرف إسرائيلي متعجرف ومغتصب للحقوق الفلسطينية ويرفض الامتثال لقوانين وقرارات الشرعية الدولية؛ وتبدو إسرائيل الدول الوحيدة المارقة التي ترفض الانصياع لقرارات الشرعية في ظل دعم أو صمت دولي على ممارساتها وخروقاتها لقرارات الشرعية الدولية والقانون الدولي.

وما يزيد تعقيد هذه المفاوضات هو غياب المرجعية الواضحة منذ بدء المفاوضات، والدعم المستمر وغير المحدود من الولايات المتحدة راعية العملية السلمية والرافضة لممارسة ضغوط على إسرائيل لوقف إجراءاتها أحادية الجانب بخصوص قضايا الحل النهائي، وهذا ما دفع إسرائيل لاستغلال عملية السلام لتحقيق أهدافها الخاصة المتمثلة في عدم منح الفلسطينيين سوى سلطة حكم ذاتي «دائمة»، تكون سلطة بلا سلطة؛ واحتلال بلا تكلفة. الأمر الذي يفرغ عملية السلام من مضمونها.

الأمر الذي يتوجب على الفلسطينيين اتخاذ إجراءات لمواجهة إسرائيل؛ من أجل استعادة الحقوق الفلسطينية التي أقرتها كافة المواثيق وقرارات الشرعية الدولية وعلى رأسها حقه في تقرير المصير واستخدام كافة الوسائل في مقاومة الاحتلال. لذا قررت القيادة الفلسطينية التوجه للأمم المتحدة للحصول على الاعتراف بالدولة الفلسطينية، وتحقيق المصالحة الفلسطينية. الأمر الذي أجمعت عليهما كافة الفصائل.

فمنذ بدء المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية فرض رؤساء وزراء إسرائيل شروطهم بدءاً من (إسحاق شامير) وانتهاءً بنتنياهو فقد اشترط (إسحق شامير) لحضور مؤتمر مدريد بلاءاته الثلاث» لا للقدس»، «لا للدّولة الفلسطينيّة «، و» لا لعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم " [1]. وأجمعت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة باستمرار على أن ثوابت الموقف الإسرائيلي. من مفاوضات الحل الدائم مع الفلسطينيين - كما أكد (شلمو بن عامي) في مقابلة مع القناة الثانية في التلفزيون الإسرائيلي في 30 حزيران \ يونيو 2000 تقوم على أربع لاءات وهي:

1. لا لعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم.
2. لا للتنازل عن القدس الشرقية.
3. لا للعودة إلى حدود الرابع من حزيران 1967.
4. لا لإزالة كافة المستوطنات وبخاصة التّكتّلات الاستيطانية الكبرى)[2].

المبحث الأول: الدولة الفلسطينة

طرح مبدأ حلّ الدولتين منذ سنة 1937؛ وتكرس من خلال قرار الأمم المتحدة رقم (181) لسنة 1947، وبموجبه قامت (دولة إسرائيل)، لكن التآمر الدولي، والموقف العربي منع في المقابل قيام «دولة فلسطين». وبالرغم من تبني الرئيس الأمريكي السابق (بوش) الابن، هذه الرؤية؛ لكنها لم ترَ الدولة الفلسطينية النور، وعندما دعت إدارة الرئيس الأمريكي الحالي (أوباما) إلى قيام (دولة فلسطين)، لم تتعهد بتنفيذ مستلزمات هذا الإعلان، وإنما أعلنت نيتها عدم ممارسة الضغط على إسرائيل كي تقبل بهذا الحل، في الوقت الذي تتسارع فيه الخطوات الصهيونية لفرض الوقائع على الأرض، من خلال الجدار والاستيطان[3]. ويعتقد أن أهم الأسباب والمعوقات الحقيقية لعدم وجود دولة فلسطينية، هو إصرار إسرائيل منذ انطلاق المفاوضات على هدفها في تحقيق الغالبية اليهودية في إسرائيل، إلا انه مع الوقت - ومع نموّ تعداد السكان الفلسطينيين- على إسرائيل أن توافق على الدولة الفلسطينية، على الأقل للحفاظ على الغالبية اليهودية، لأن دمج الفلسطينيين في دولتهم سوف لن يحقق لها الحفاظ على الغالبية اليهودية، بهذه الطريقة -وبهذه الطريقة فقط- يمكن لإسرائيل أن تصون غالبيتها اليهودية[4].

يبدو من هذا المنطلق ادعاء إسرائيل، أن لا مناص من قيام دولة فلسطينية- لكن بمواصفات إسرائيلية (نتنياهو)-؛ لكن على الفلسطينيين أن يثبتوا أنهم أهل لهذه الدولة، ليحصلوا عليها. ويرى البرفوسور(مشتاق خان) من كلية لندن للدراسات الشرقية والأفريقية أن «مفاوضات (أوسلو) لم تؤسس على مفاوضات جادة، بل كانت مجرد تمرين لبناء الثقة بالنفس من قبل الفلسطينيين»[5].

أن خطأ القيادة الفلسطينية يكمن في اعتقادها أن حتمية قيام الدولة الفلسطينية نابع من كونها مصلحة إسرائيلية، لأن سجلات التفاوض الفلسطينية الإسرائيلية تبين كيف أخطأ المفاوضون الفلسطينيون في قراءة حقيقة دوافع إسرائيل، حتى لو كان «مدفونا» بين حنايا المشهد الأوسع. فرئيسة الوفد الإسرائيلي المفاوض في حكومة (نتنياهو)، وزيرة العدل (تسيبي ليفني)- في ساعة غضب في جلسة مفاوضات مع (أحمد قريع) سبقت أنابوليس- كشفت حقيقة الدوافع الإسرائيلية بقولها: «أعتقد أننا بحاجة إلى جلسة أخرى، حول ماذا يعني أن تكون يهوديا، وأن الأمر أكثر من أن يكون مجرد دين؛ ولكن إذا أردتم العودة بنا إلى عام 1947؛ فإن ذلك لن يجدي نفعا، إسرائيل هي دولة شعبها اليهودي، وأود أن أشدد هنا على معنى كلمة «شعبها» وهو الشعب اليهودي، والقدس الموحدة، وغير المقسمة عاصمتها، منذ 3007 سنوات»[6].

وبعد شهرين من تلك الجلسة، قالت (ليفني) لـ (عريقات وقريع): «إسرائيل تأسست لتكون وطنا قوميا ليهود العالم، اليهودي يحصل على الجنسية الإسرائيلية بمجرد أن تطأ قدماه أرض إسرائيل، لذلك لا تتفوّهوا بشيء عن طبيعة إسرائيل، إن أساس قيام إسرائيل، هو أنها تأسست للشعب اليهودي، دولتكم ستكون الحل لجميع الفلسطينيين بمن فيهم اللاجئين، وضع حد للمطالب هو إعطاء الحقوق الوطنية للجميع».

إن ما تقوله (ليفني) واضح: لم تذكر قط «الغالبية اليهودية»، هدفها هو دولة صهيونية، دولة مفتوحة، لأي يهودي يطرق بابها؛ وذلك يتطلب بالنتيجة، دولة تمتلك الموارد المائية الكافية للقادمين الجدد، «يهود من كافة أنحاء العالم»[7]. فالموقف الرسمي الإسرائيلي واضح إزاء القدس واللاجئين والمياه مما ينعكس على مواصفات الدولة الفلسطينية ضمن الرؤية الإسرائيلية.

فإصرار (إسرائيل) على فرض وقائع على الأرض تجعل الدولة الفلسطينية على حدود (67) شبه مستحيلة، وفق ما أكده مسئولون في الاتحاد الأوروبي، وما تحدثت عنه وثيقة أمريكية، وكرره مسئولون فلسطينيون بما فيهم المفاوضون أنفسهم وحتى الرئيس الفلسطيني (محمود عباس)، في حين نجد أن الإسرائيليين وخصوصا (نتنياهو) وحكومته يرفضون قيام دولة فلسطينية على حدود 1967؛ بالرغم من ذلك يستمر الحديث عن حل الدولتين. لذا تتباين رؤية حل الدولتين وما يتضمن من قيام دولة للفلسطينيين، فالوطنيون الفلسطينيون يريدوها وطنا قوميا، انطلاقا من حقوقهم التاريخية في فلسطين؛ والعالم يريد أية دولة للفلسطينيين، وأينما تكون كحل للصراع؛ والإسرائيليون وخوفا من الدولة الواحدة، وحتى يقيموا دولتهم اليهودية يريدون (كينونة فلسطينية)، يمكن أن يطلق عليها (دولة فلسطينية) تستوعب غالبية المواطنين الفلسطينيين الذين تعتبرهم قنبلة موقوتة، وهكذا؛ لأن بديل قيام دولة فلسطينية مستقلة هو الدولة الواحدة ثنائية القومية، وهو الحل الذي ترفضه إسرائيل؛ ولكنه قد يحدث في حال فشل المفاوضات، كما يرى (محمد اشتيه) عضو الوفد الفلسطيني المفاوض[8]، أو استمرار حالة الصراع إلى ما لا نهاية، وهو ما تخشاه إسرائيل وما يرفضه العالم؛ فإن المتوقع قيام دولة فلسطينية، ولكن بجغرافيا مختلفة(9) .تكمن المشكلة في أن الدولة الفلسطينية المستقلة لم تكن هدفا واضحا في كل عملية تسوية، فبالرغم من انطلاق التسوية مع (أوسلو) وقبله مؤتمر (مدريد) وتأسيس التسوية على مبدأ الأرض مقابل السلام؛ فلا مؤتمر (مدريد) ولا اتفاقات (أوسلو) تحدثت عن دولة فلسطينية على الأراضي المحتلة عام 1967. الفلسطينيون وحدهم فسروا أن اتفاقية (أوسلو) ستؤدي عند نهاية المرحلة الانتقالية في آيار \ مايو 1999 إلى قيام الدولة؛ أما إسرائيل، فلم تُلزم نفسها بدولة فلسطينية، ولم تتحدث عن إمكانية قيام دولة للفلسطينيين إلا بعد أن طرح الرئيس (بوش) فكرة الدولة عام 2002؛ ثم تمت الإشارة إليها في خطة خارطة الطريق، ثم في قرارات مجلس الأمن1397، و 1515؛ وبالرغم من هذا الاعتراف إلا أن (إسرائيل) كانت تعمل كل ما من شأنه تدمير الحلم الفلسطيني بالدولة وخصوصا من خلال خلق وقائع على الأرض مثل تهويد القدس واستمرار الاستيطان[10] والذي زاد حوالي 40% عام 2014، وكذلك عبر قرارات المصادرة والضم كمصادقة لجنة تشريعية بالكنيست على مشروع قانون يقضي بمصادرة منطقة الأغوار والتي تشكل مساحتها 29% من مساحة الضفة الغربية يطبق عليها القانون

الإسرائيلي وتصبح جزء من دولة إسرائيل وتقدمت بمشروع القانون النائبة من حزب الليكود ميري ريجف، ووقع على مشروع القانون 18 عضواً بالكنيست من أحزاب الائتلاف الحكومي، وكذلك من المعارضة.

وجاء طرح المشروع في ظل طرح (خطة كيري) حول الترتيبات الأمنية في غور الأردن، وفي حالة إقرار مشروع القانون، فإن كافة مستوطنات غور الأردن والطرق المؤدية لها ستكون تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة، وجزء من أراضي دولة إسرائيل يمنع على الحكومة التنازل عنها.واعتبر (صائب عريقات) أن القرار الإسرائيلي يعدّ بمثابة تدمير لجهود عملية السلام وجهود وزير الخارجية الأمريكي (كيري) تحديداً. وهذا يشير إلى استهتار الحكومة الإسرائيلية بالقانون الدولي وجهود الرباعية[11]. ومن المعوقات التي تواجه قيام الدولة الفلسطينية المستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة وعاصمتها القدس الشريف أنها لا تؤسس على أي قرار دولي واضح بل على تفاهمات ووعود، حتى القرار 1515الصادر عن مجلس الأمن في تشرين ثاني \ نوفمبر 2003 والخاص بتبني خطة (خريطة الطريق) التي تحدثت عن دولة للفلسطينيين لم يحدد مكان وحدود الدولة الفلسطينية حيث جاء فيه: « يؤكد من جديد على رؤيته التي تتوخى منطقة تعيش فيها دولتان، إسرائيل وفلسطين، جنباً إلى جنب ضمن حدود آمنة ومعترف بها ... ويؤيد (خريطة الطريق) التي وضعتها اللجنة الرباعية، القائمة على الأداء والمفضية إلى حل دائم للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني يقوم على أساس وجود دولتين، فالقراريتحدث عن مرجعية قراري مجلس الأمن 242 و 338 ويتحدث عن (منطقة) تعيش فيها دولتان، ولكنه لم يتحدث عن دولة فلسطينية مستقلة على الأراضي المحتلة عام 67 ولم يتحدث أيضا عن القدس وحق العودة[12].

إن الطرف الإسرائيلي، والانحياز الكامل من قبل الولايات المتحدة، وعدم وجود شريك إسرائيلي حقيقي يهدف إلى إحلال سلام شامل مع الفلسطينيين، واستمرار إسرائيل بفرض إجراءات أُحادية الجانب، ورغبة إسرائيل في جعل الوضع الراهن ليكون دائما لصالح إسرائيل، ورفض إسرائيل الانصياع للقانون الدولي والشرعية الدولية، قد دفع القيادة الفلسطينية للتوجه للأمم المتحدة.

أ: حصول فلسطين على دولة مراقبة غير عضو في الأمم المتحدة

بالرغم من الضغوطات الأمريكية والإسرائيلية التي مورست على القيادة توجه الرئيس(محمود عباس) إلى الأمم المتحدة للحصول على الاعتراف بالدولة الفلسطينية، وفعلا حصلت فلسطين على دولة بصفة مراقب في الأمم المتحدة بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 19/67والذي نص على ما يلي:

1. «تؤكد من جديد حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والاستقلال في دولته فلسطين على الأرض الفلسطينية منذ عام 1967.
2. تقرر أن تمنح فلسطين مركز دولة مراقبة غير عضو في الأمم المتحدة، دون المساس بحقوق منظمة التحرير الفلسطينية المكتسبة وامتيازاتها ودورها في الأمم المتحدة بصفتها ممثل الشعب الفلسطيني، وفقا للقرارات والممارسة ذات الصلة.
3. تعرب عن أملها في ان يستجيب مجلس الأمن للطلب الذي قدمته دولة فلسطين في 23 أيلول\سبتمبر 2011 من أجل الحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة.
4. تؤكد عزمها على المساهمة في إحقاق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف والتوصل إلى تسوية سلمية في الشرق الأوسط تُنهي الاحتلال الذي بدأ في عام 1967 وتحقق رؤية الدولتين، المتمثلة في دولة فلسطين المتمتعة بالاستقلال والسيادة والديمقراطية ومقومات البقاء والمتاخمة لدولة إسرائيل والتي تعيش جنباً إلى جنب معها، على أساس حدود ما قبل عام 1967.
5. تعرب عن الحاجة الماسة إلى استئناف المفاوضات وتسريع وتيرتها في إطار عملية السلام في الشرق الأوسط، استناداً إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومرجعيات مؤتمر مدريد، بما فيها مبدا الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية، وخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية لحل دائم للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني قائم على وجود دولتين، من أجل تحقيق تسوية سلمية عادلة ودائمة وشاملة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي تحل كافة القضايا

الأساسية العالقة، أي قضايا اللاجئين الفلسطينيين، والقدس، والمستوطنات، والحدود، والأمن، والمياه.

6. تحث جميع الدول والوكالات المتخصصة ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة على مواصلة دعم الشعب الفلسطيني ومساعدته في نيل حقه في تقرير المصر والاستقلال والحرية في اقرب وقت.

7. تطلب إلى الأمن العام أن يتخذ التدابير الضرورية لتنفيذ هذا القرار وأن يقدم إلى الجمعية العامة تقريرا عن التقدم المحرز في هذا الصدد في غضون ثلاثة أشهر»[13].

وبموجب هذا القرار يتغير الوضع القانوني للأراضي الفلسطينية من أراضي متنازع عليها إلى دولة تحت الاحتلال. فقد صوتت الجمعية العامة في اجتماعها السابع والستين في 29 نوفمبر 2012، وهو تاريخ اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني على القرار الذي يرقي القرار مرتبة فلسطين من كيان غير عضو إلى دولة غير عضو. أيد القرار 138 دولة[14]، وعارضته 9 دول[15]، وامتنع عن التصويت 41[16]، وتغيبت خمس[17] ، مع رفض الحكومة الإسرائيلية القرار. وتتيح الصفة الجديدة لفلسطين التي تساوي صفة الفاتيكان إمكانية الانضمام لمنظمات دولية مثل المحكمة الجنائية الدولية، وقد تقدمت السلطة الفلسطينية للأنظمام بالعضوية لهذه المنظمة أخرها المصادقة على الانضمام لمحكمة الجنائية الدولية وميثاق روما، وقامت اسرائيل بايقاف عائدات الضرائب للسلطة الفلسطينية. ومارست فلسطين حقها في التصويت لأول مرة بموجب صلاحياتها الجديدة في المنظمة الأممية في 18 تشرين ثاني \ نوفمبر 2013، بالتصويت لانتخاب أحد قضاة محكمة الجزاء الدولية الخاصة بيوغوسلافيا السابقة.

يذكر أن الرئيس الفلسطيني (محمود عباس) قد تقدم بطلب الحصول لجعل فلسطين» 194» دولة عضو في الأمم المتحدة عبر التصويت في مجلس الأمن، حيث كان لصالح القرار 8 دول من 15 (أقل بصوت واحد من المطلوب) وكان ذلك بفعل الضغوطات الاقتصادية (سياسة العصا، والجزرة) التي مارستها الولايات المتحدة على الدول خصوصاً غير الدائم في مجلس الأمن.

واعترفت منظمة اليونسكو بفلسطين دولةً بعضوية كاملة في المنظمة، ثم قطعت الولايات المتحدة مساعدتها عن منظمة اليونسكو لاعترافها بفلسطين كدولة عضو.

تباينت ردود الفعل الدولية على قرار التصويت: فقال (فيتالي تشوركين) ممثل الاتحاد الروسي في الأمم المتحدة: «إن بلاده تتمنى أنْ تعتبر إسرائيل هذا القرار إشارة جادة من المجتمع الدولي الذي تعب من تعثر عملية السلام الهادفة إلى حل النزاع الفلسطيني الإسرائيلي». وقال أيضًا إن: «رفع تمثيل فلسطين إلى صفة دولة مراقب غير عضو يتيح للفلسطينيين رفع شكاوى ودعاوى ضد إسرائيل في المحكمة الدولية في (لاهاي)»، في حين ترى (هيلاري كلينتون) وزيرة الخارجية الأمريكية إن هذا القرار يضع المزيد من العراقيل أمام عملية السلام. بينما رأى وزير الخارجية الألماني (غيدو فيسترفيله) أنه «يتعين استغلال رفع تمثيل فلسطين للعودة للمفاوضات في أقرب وقت ممكن». وأكد الرئيس (فرنسوا أولاند): «أن القرار خيار متجانس مع حل الدولتين»، وأنه «منسجم مع الالتزام بدعم الاعتراف الدولي بدولة فلسطين»[18].

بينما رفضت إسرائيل الخطوة الفلسطينية، وشكر رئيس الوزراء (بنيامين نتنياهو) نظيره التشيكي (بيتر نيكاس) حيث صوتت دولته ضد القرار، وكانت الدولة الوحيدة في الاتحاد الأوروبي، التي تفعل ذلك. وقال في حوار لصحيفة (دي فيلت) الألمانية أنه « يشعر بخيبة الأمل لعدم تصويت ألمانيا ضد القرار»[19].

وقد مورست ضغوط على الرئيس الفلسطيني وعلى الدول الأعضاء قُبيل وأثناء التصويت على القرار، إذ أعلنت الناطقة باسم وزارة الخارجية الأمريكية (فيكتوريا نولاند) أنه سيكون من الصعب إقناع الكونغرس بالإفراج عن 200 مليون دولار من المساعدات للسلطة الفلسطينية. وأعلن وزير المالية الإسرائيلي (يوفال شتاينتس) تجميد تحويل أموال الضرائب والجمارك للسلطة الفلسطينية، والتي تقدر بـ 121 مليون دولار. وأعلنت إسرائيل أيضًا عن بناء 3 آلاف وحدة استيطانية جديدة وفق الخطة المسماة (إي-1)، وسيكون البناء في المنطقة بين (معالي أدوميم) والقدس، وهو ما يقسم الضفة الغربية شمالًا وجنوبًا[20]. وقد اتخذت القيادة الفلسطينية قرار بالإجماع بتاريخ 1\نيسان\ أبريل 2014 بعد رفض إسرائيل إطلاق

سراح الدفعة الرابعة بالانضمام إلى 13 اتفاقية ومنظمة دولية. من بينها اتفاقيات فيينا حول العلاقات الدولية والاتفاقية حول حقوق الطفل واتفاقية مناهضة التعذيب واتفاقية مكافحة الفساد[21].

فيما يتعلق بموقف الفصائل الفلسطينية من حل الدولتين أوضح (خالد مشعل) رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، عن أسباب عدم اعتراف (حماس) بحل الدولتين أثناء رده على سؤال من الرئيس الروسي، أن موقف «حماس» قائم على قبولها بدولة فلسطينية على حدود عام 1967 وعاصمتها القدس مع حق العودة بحيث تقرر هذه الدولة الموقف من ذلك، مع رفض الاعتراف بالكيان مسبقاً من قبل حماس[22]. فحركة حماس تقبل بدولة فلسطينية على حدود 1967 دون الاعتراف بإسرائيل، ولكنها لا تقبل بحل الدولتين[23]. بينما ما زالت حركة الجهاد الإسلامي ترفض حل الدولتين[24].

بينما نجد غالبية الحركات الفلسطينية اليسارية المنطوية تحت إطار منظمة التحرير الفلسطينية، أنها تقبل بحل الدولتين، وتوافق على قيام الدولة الفلسطينية بحدود الرابع من حزيران \ يونيو 1967، باستثناء الجبهة الشعبية – القيادة العامة، وعبرت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في الذكرى السادسة والأربعين وبان ما يسمى بعملية السلام الجارية وحل الدولتين، وسلام نتنياهو الأمني والاقتصادي ودولته ذات الحدود المؤقتة، هي النقيض المطلق للدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس ولحق العودة [25].

ب: الوحدة الفلسطينية

قد تكون أولى الخطوات في سبيل تحقيق الحقوق ، وإقامة الدولة الفلسطينية على حدود الرابع من حزيران عام 1967، هو انجاز ملف المصالحة، وتشكيل الرئيس الفلسطيني حكومة الوفاق الوطني فلسطينية برئاسة أ.د رأمي الحمد لله، على أن تجرى انتخابات تشريعية وانتخابات للمجلس الوطني وتفعيل المنظمة، وللمزيد انظر ملحق [41] نص بيان المصالحة الفلسطينية بين فتح وحماس لإنهاء الانقسام.

المبحث الثاني: سبل التغلب على معوقات قيام الدولة الفلسطينية

تم الإشارة إلى معوقات قيام الدولة الفلسطينية سابقاً، لكن لا بد من مواجهة هذه المعوقات من خلال عدة أصعدة يمكن تقسيمها على النحو الآتي:

أولاً: على الصعيد الفلسطيني، يمكن الإشارة إلى أبرزها:

1. ضرورة إنهاء الانقسام الفلسطيني ، وتجسيد وحدة حقيقة على مستوى القيادة والشعب؛ لأن الحقوق الفلسطينية لا يمكن استعادتها إلا بالوحدة الحقيقية والتلاحم والانسجام بين الشعب والقيادة.
2. ضرورة أن تجعل كافة الفصائل والتنظيمات الفلسطينية المصلحة العليا للشعب الفلسطيني القضية الأولى، وتجسد ذلك واقعياً فكراً وممارسةً، وعدم التقوقع وراء المصالح الحزبية الضيقة؛ لأن فلسطين أسمى من كل الفصائل.
3. ضرورة تطبيق مبدأ المساءلة والشفافية للمستويات كافة، وفي المؤسسات لمؤسسات والأطر كافة، ومعاقبة كل المسئولين عن الفساد.
4. ضرورة إدراك الفلسطينيين جميعاً قيادة وشعباً، أن الحقوق الفلسطينية، وعلى رأسها حق تقرير المصير تنتزع انتزاعا، وتجسد على أرض الواقع، ولا تستجدى من خلال المفاوضات أو المهادنة، وبخاصة أن الطرف الآخر (نتنياهو) لم ولن يلتزم بما تعهد به، ظهر ذلك من خلال ممارساته.
5. ضرورة إجراء مراجعة نقدية مستمرة لكلا المسارين السلمي والمقاومة، وإدراك أن الاختلاف لا يفسد في الود قضية، بل يمكن السير بهذين المسارين بحيث يخدم كلاً منهما الآخر.
6. أدرك الفلسطينيون جميعا، أن الاحتلال الإسرائيلي لن ينتهي إلا إذا أصبحت تكلفته عالية الثمن، وخسائر إسرائيل

أكثر من أرباحها؛ فالسوق الفلسطيني يعد اكبر سوق للمنتجات الإسرائيلية، وهذا يفرض علينا جميعا تجسيد مقاطعة حقيقية للمنتجات الإسرائيلية، وهذا يدفعنا لاستصلاح الأراضي.

ثانياً: على الصعيد العربي والإسلامي، يمكن إجمالها بالآتي:

1. عدم استجابة دول العالم العربي والإسلامي للضغوط الغربية والأمريكية والإسرائيلية لاستمرار حصار الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة.
2. أن يساهم العالم العربي والإسلامي في توفير بدائل وشبكات أمان لمواجهة الحصار والضغوطات المالية والاقتصادية التي تمارسها إسرائيل والولايات المتحدة والدول الغربية على الفلسطينيين.
3. ضرورة أن يرقى الدعم العربي والإسلامي بكافة أشكاله السياسية والعسكرية والاقتصادية والإعلامية إلى مستوى التحديات التى تواجه القضية الفلسطينية وخصوصاً القدس ومقدساتها.
4. ضرورة أن تعمل دول العالم العربي والإسلامي مع الولايات المتحدة والغرب من منطلق المصلحة والقوة للقيام بالضغط على إسرائيل، لأن الغرب لا يفهم إلا لغة المصالح.

ثالثاً: على الصعيد الدولي، يمكن إجمالها بالآتي:

1. إدراك الولايات المتحدة والغرب أن استمرار الدعم اللا محدود لإسرائيل لا يخدم المصالح الأمريكية والغربية ولا عملية السلام على المدى البعيد.
2. إدراك الولايات المتحدة والغرب أن استمرار دعمهما لإسرائيل في ظل الممارسات الوحشية لإسرائيل لن يخدم عملية السلام وسوف يزيد من حدة الصراع بين الغرب والإسلام. بالرغم من ضرورة إدراك ما تبثه وسائل الإعلام حتى الإسرائيلية منها من استمرار اعتداء الجماعات اليهودية الدينية على سيدنا المسيح والكنائس المسيحية، بعكس ما جسدته الوثيقة العمرية لأهل إيلياء عام 15 هجرية.
3. إدراك الولايات المتحدة والغرب أن استمرار دعمهما للجلاد (إسرائيل) لا ينسجم مع أدعائها للقيم والمبادئ الإنسانية.

المبحث الثالث: قضايا الحل النّهائيّ في المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية

ستقوم الدّراسة بتتبع وبحث قضايا الحل النهائي في المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية على النحو التالي:

أولاً: القدس في المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية

تتميّز القدس بمقدساتها وتراثها وتفردها، ويتفق علماء التاريخ البشري أنه لم تحظ مدينة قط بما حضيت به القدس من اهمية لدى شعوب الأرض قاطبة. كما أنها الأكثر سخونة واشتعالاً وانتفاضةً، فمدينة القدس تشهد منذ بدء المرحلة الانتقالية لاتفاقية أوسلو والتي تجاوزت ثلاثة وعشرين عاماً، استعمار إحلالياً كولنيالياً فالحكومات الإسرائيلية تريدها مدينة يهودية بالكامل، عاصمة»إسرائيل إلى الأبد «[26].

استهدفت مدينة القدس منذ عام 1948، حيث طرد الجيش الإسرائيلي تحت وطأة المجازر نحو 100 ألف عربي مقدسي، وتكررت «عملية الترانسفير» عام 1967؛ حيث طرد 15 ألف عربي أثناء احتلال الجيش الإسرائيلي للجزء الشرقي من مدينة القدس، وتمهيداً لإلغاء طابعها العربي الإسلامي دبرت السلطات الإسرائيلية في 21 آب \ أغسطس 1969عملية لإحراق المسجد الأقصى ثم قامت بمحاولة لنسفه في بداية العام 1980 على يد الحاخام (مئيركاهانا)[27].

يتمحور الموقف الإسرائيلي الرسمي تجاه القدس:

1. إبقاء القدس مدينة موحدة تحت السيادة الإسرائيلية (ويتضمن ذلك حسب (موشيه عميراف) تغير طابعها الديمغرافي، ومنع تقسيمها مرة أخرى وانتزاعها خارج الصراع وتحويلها إلى مدينة ثانوية بالنسبة للفلسطينيين والعالم العربي والأمم المتحدة وخلق تعايش سكاني داخل المدينة[28]. فرئيسة الوفد الإسرائيلي المفاوض في حكومة (نتنياهو) وزيرة العدل (تسيبي ليفني) أكدت على الموقف الإسرائيلي تجاه القدس بقولها: «القدس الموحدة وغير المقسمة عاصمتها منذ 3007 سنوات» [29].

2. عدم الاعتراف الإسرائيلي بالحقوق الوطنية للفلسطينيين في القدس.

3. للفلسطينيين حق المشاركة في المجلس البلدي اليهودي لمدينة القدس.

4. بخصوص الأماكن المقدسة يرتكز الموقف الإسرائيلي كما عبر عنها مرات عديدة الرئيس الإسرائيلي شمعون بيرس «القدس مغلقة سياسياً ومفتوحة دينياً»[30].

ولتحديد مستقبل القدس خلال المرحلة الانتقالية سعى (بنيامين نتنياهو) رئيس الحكومة الإسرائيلية إلى تهويد القدس مستغلاً الانقسام الفلسطيني في ظل عدم ارتقاء العرب والمسلمين في دعمهم السياسي والمالي للمقدسيين إلى مستوى التحديات التي تواجه المدينة؛ من خلال استصدار قرار للشروع مجدداً في تطبيق قانون أملاك الغائبين الصادر عام 1950 لمحاولة إضفاء إسرائيل الصفة القانونية على القدس لسيطرتها على الأراضي الفلسطينية تدريجياً، حيث يمنح القانون الوصي الإسرائيلي على أملاك الغائبين الحق في الاستيلاء عليها وإدارتها والسيطرة على الأرض التي يملكها أشخاص يعرَّفون بـ « غائبين «[31]. ويُعرف « الغائب « أي فلسطيني هُجِّر إلى خارج فلسطين في الفترة من 29 تشرين الثاني 1947 إلى 18 مايو / أيار 1948 من فلسطين التاريخية[32]. أو من بقي فيها ولا يحمل بطاقة هوية إسرائيلية. وتهدف حكومة (نتنياهو) من تطبيق القرار إلى جعل العرب المقدسيين أقلية في القدس، لا تتجاوز نسبتهم 12% من سكان المدينة في العام 2020. وهناك مخاطر من تطبيق قانون أملاك الغائبين في القدس[33].

شكّل خطاب (بنيامين نتنياهو) رئيس الحكومة الإسرائيلية في مؤتمر هرتسليا في شباط \ فبراير 2010 نقطة الاندفاع الجنوني في حرب التهويد والتزييف واختطاف الأرض؛ والذي زعم فيه « أن هناك حوالي 30 ألف معلم تاريخي يهودي يجب إحياؤها من جديد «، وأعقب ذلك قرار حكومة (نتنياهو) اعتبار الحرم الإبراهيمي الشريف ومسجد بلال بن رباح وأسوار القدس من المعالم التراثية اليهودية، وتوفر حكومة الاحتلال لهذه الهجمات والمعارك مسوغين سياسي وأيديولوجي[34] لذا شرعت لجنة الداخلية بالكنيست الإسرائيلي بمناقشة اقتراح قانون قدمه نائب وزير الأديان لتحديد مواقع ومواعيد لتأدية صلوات يهودية فردية وجماعية في المسجد ويهدف القانون إلى تقسيم المسجد الأقصى المبارك بين المسلمين واليهود، وتعديل الوضع القائم الذي يحظر على اليهود الصلاة في المسجد[35]. واعتبر (الهبّاش) وزير الأوقاف في السلطة الفلسطينية أن ذلك مقدمة "لإشعال حرب دينية في المنطقة تتجاوز تداعياتها حدود فلسطين». لأن "الأقصى هو مسجد إسلامي خالص، وأنه لا يجوز لأي طرف كان أن ينازع في هذه الصفة الدينية والتاريخية، وأن أية محاولات لترتيب صلوات يهودية في أي جزء من المسجد الأقصى هو تدخل إ مرفوض في شؤون المقدسات الإسلامية، وعدوان سافر على الحقوق الدينية للعلرب وللمسلمين بشكل عام"[36].

وشكلت القدس أحد أبرز نقاط الخلاف الرئيسية التي أدت إلى فشل قمة كامب ديفيد عام 2000 برعاية الرئيس الأمريكي (بل كلينتون)، وأصر (عرفات) على ضرورة انسحاب إسرائيل الكامل من حدود ما قبل 4 حزيران \ يونيو 1967 بما فيها القدس. ورفض مشروع (كلينتون) الذي اقترح فيه تجزئة السيادة في منطقة الحرم القدسي متسائلاً عن سبب ذلك للرئيس (بل كلينتون): هل تعتقد أن هناك هيكل تحت الحرم؟ فأجاب الرئيس (كلينتون)» أقسم أنا (بل جفرسون كلينتون) أن هناك هيكل تحت الحرم». عندها أمر (عرفات) أعضاء الوفد الفلسطيني بحزم الحقائب من واشنطن والتوجه إلى فلسطين. فوجهت وزيرة الخارجية الأمريكية (مادلين أولبرايت) عبارتها الشهيرة (لياسر عرفات) «أنت الوحيد في العالم الذي يقول لأكبر رئيس دولة في العالم لا»، فرد (عرفات) لا، فردت (أولبرايت) أنت تعلم أن الولايات المتحدة الأمريكية قادرة ليس فقط على إزالة قيادات بل قادرة على إزالة شعوب؛ فرد (عرفات) عليها «أنا بعزمك أن تكوني أول من يسير بجنازتي»[37]. ونشير هنا أن الموقف الأمريكي المعلن دعا إلى تأجيل موضوع القدس في المفاوضات.

يتمحور الموقف الفلسطيني الرسمي تجاه القدس(83):

1. وفقاً لقرارات المجالس الوطنية ومختلف هيئات المنظمة، فيجب إقامة دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس.

2. فيما يتعلق بالإشراف على الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية. هو حق للدولة الفلسطينية المستقلة التي ستضمن حق الصلاة والدخول لأداء الشعائر الدينية لليهود.

3. تشكيل لجنة القدس في إطار الجامعة العربية يترأسها ملك المغرب، والتي أكد الرئيس (محمود عباس) في اجتماع دورتها العشرين في المغرب بتاريخ 17\1\2014 «أن لا سلام ولا اتفاق دون أن تكون القدس عاصمة لدولة فلسطين»[39].

أما النشاط العربي تمحور في مدينة القدس منذ عام 1948 في التالية:

1- قيام بلدية القدس إبان الوجود الأردني بتطوير مخططي عمران للقدس شرق عامي 1962 و 1965 حددت فيها الأماكن السكنية والصناعية، وغير ذلك، لكن المدينة سقطت في يد إسرائيل عام 1967.

2- اكتفى العرب منذ حرب 1967 باللجوء إلى الأمم المتحدة لتقديم شكاوى ضد إجراءات إسرائيل في القدس، وقد أصدرت الأمم المتحدة ومجلس الأمن عدة قرارات تدعو إسرائيل فيها إلى عدم تغيير معالم المدينة المقدسة والتوقف عن الإجراءات التي تقوم بها بهذا الخصوص، لكن إسرائيل مستمرة بإجراءاتها لتهويد فلسطين وإلغاء طابعها العربي الإسلامي بينما يكتفي العرب على الذهاب إلى الأمم المتحدة وتركيز الجهود على الشجب والتنديد والاستنكار.

3- حاول العرب تقديم مشاريع إسكان في القدس الشرقية بعد عام 1967 مثل مشروع نسيبة، لكن ذلك لم يستمر غالباً بسبب إجراءات إسرائيل ومحاصرتها للإسكان العربي[40].

وأشار إعلان الكويت في الجلسة الختامية للقمة العربية بتاريخ 26-25\آذار \ مارس2014 بالمبادرات التي يقوم بها الملك محمد السادس ملك المغرب في « الحفاظ على الوضع القانوني للقدس الشريف وطابعها العربي والإسلامي والمساهمة في تمكين الفلسطينيين من الصمود في مدينتهم؛ وجزاه الله ألف خير»[41].

ثانيا: اللاجئون الفلسطينيون في المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية

عرفت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونرو) " هم الذين فقدوا مساكنهم وسبل عيشهم ما بين حزيران 1946 إلى 15 أيار \ مايو 1948 نتيجة نزاع سنة 1948". بينما عرف الوفد الفلسطيني لمؤتمر مدريد اللاجئين "أنهم أولئك الفلسطينيون، ومن تحدر منهم الذين طردوا من مساكنهم أو أجبروا على مغادرتها بين تشرين الثاني 1947، عند صدور قرار التقسيم، وكانون الثاني.

استغلت إسرائيل وقائع حرب 1967 وتداعياتها لتنفيذ المرحلة الثالثة من تهجير الفلسطينيين مما تبقى لهم من وطنهم، وبالرغم أن بعض الأدبيات أطلقت على الفلسطينيين الذين هجروا من الضفة الغربية وقطاع غزة في عام 1967 اصطلاح " النازحين " إلا أنه ينبغي إدراجهم في نفس قائمة اللاجئين الفلسطينيين الذين ينطبق عليهم جميعاً حق العودة والتعويض وفقاً لكل قوانين الشرعية الدولية[42].

وحولت إسرائيل أكثر من 100000 فلسطيني خلال الفترة 1993-1967 إلى لاجئين، ممنوعين من العودة إلى وطنهم ومقر إقامتهم الأصلي في فلسطين بسبب تجاوز تصاريح الخروج والعودة أو فقدانها[43]. وقد شكّل اللاجئون المقيمون في الضفة الغربية والمسجلون لدى وكالة الغوث بداية العام 2013 ما نسبته 17% من إجمالي اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى الوكالة مقابل 24% في القطاع.

أما على مستوى الدول العربية، فقد بلغت نسبة اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى وكالة الغوث في الأردن حوالي

40% من إجمالي اللاجئين الفلسطينيين، في حين بلغت النسبة في لبنان 9% وفي سوريا 10% من اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى وكالة الغوث[44]..

تكفل الشرعية الدولية والقانون الدولي كافة الحقوق للاجئين الفلسطينيين وعلى رأسها حق العودة والتعويض، فقد نصت المادة (13) من الميثاق العالمي لحقوق الإنسان على الحق الطبيعي والمشروع للاجئين في العودة، وأوصى الوسيط الدولي (الكونت برناودت) الجمعية العامة للأمم المتحدة في 16/أيلول/ سبتمبر 1948 بإعادة اللاجئين الفلسطينيين إلى منازلهم، الأمر الذي دفع أعضاء المنظمة الصهيونية (شتيرن) لاغتياله في القدس بتاريخ 17/ أيلول/ سبتمبر 1948.

وفي 11/كانون أول/ ديسمبر 1948، صوتت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثالثة على قرارها التاريخي رقم 194، الذي جاء فيه في البند الحادي عشر ما يلي: «تقرر وجوب السماح بالعودة في أقرب وقت ممكن للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم، ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكاتهم، وفقاً لمبادئ القانون الدولي، أن يعوض عن ذلك الفقدان أو الضرر من قبل الحكومات أو السلطات المسئولة وتصدر تعليماتها إلى لجنة التوفيق بتسهيل إعادة اللاجئين وتوطينهم من جديد وإعادة تأهيلهم الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك دفع التعويضات، وبالمحافظة على الاتصال بمدير إغاثة الأمم المتحدة للاجئين الفلسطينيين، ومن خلاله بالهيئات والوكالات المتخصصة في الأمم المتحدة»[45].

مع بداية عملية السلام الفلسطينية - الإسرائيلية انبثق عن مؤتمر مدريد عام 1991 عدة لجان متعددة إحداها مخصصة للاجئين، حيث تركز دورها على الأمور التالية:

1. تحديد نطاق قضية اللاجئين، وبلورة خياراتهم، وإجراء مسح يتعلق بظروفهم وحاجاتهم الأساسية التنموية أو الخاصة وذلك برعاية النرويج، لكن دون المس بحقوقهم أو وضعهم المستقبلي.
2. تشجيع الحوار بين الأطراف.
3. دعم الآلية الرامية إلى إيجاد حل حيوي لقضية اللاجئين.
4. ووفير الموارد المالية من أجل تحسين ظروف اللاجئين، حيث عملت مع الأونروا لدعم تنفيذ برنامج " Imple- Peace pip - plan mentation" في غزة والضفة، بهدف تحسين البنية التحتية، وخلق وظائف، وتدريبهم، وذلك برعاية الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي وايطاليا والسويد.
5. القيام بخطط إنسانية كجمع شمل العائلات برعاية فرنسا.[46]

لكن هناك مجموعة من العراقيل التي واجهتها أبرزها: النقص في الموارد المالية اللازمة لتلبية الحاجات الأساسية للاجئين وبخاصة خارج فلسطين، ومشاكل أخرى ذات طابع تنظيمي أبرزها: عدم اجتماع المجموعة بصوره دورية، وتغيير الحكومات الإسرائيلية (فوصول (نتنياهو) للسلطة عام 1996 أجل جلسة كان مقرراً عقدها في روما)، كما أن نظام التصويت يتطلب الإجماع، الأمر الذي دفع لتناول القضايا الإنسانية، وعدم تناول القضايا الجوهرية خاصة مسألة العودة، واستغل المندوب الإسرائيلي رغبة الفريق الفلسطيني بالحصول على الدعم الدولي لقضية اللاجئين[47].

وأكد الوفد الفلسطيني لمؤتمر مدريد على حق اللاجئين في العودة استناداً لقرارات الشرعية الدولية وخاصة القرار (194). ولعل أبرز النتائج الايجابية المباشرة لتطبيق اتفاقات (أوسلو) هي وضع حد للسياسة الإسرائيلية التي كانت تحول دون عودة الفلسطينيين إلى أماكن إقامتهم الدائمة، فهناك أكثر من 100000 فلسطيني حالت إسرائيل دون عودة خلال الفترة 1967-1994[48].

وأكد الرئيس الفلسطيني (محمود عباس) أمام الوفد الشعبي المقدسي بتاريخ 11\كانون ثاني\يناير 2014 أن «حق العودة هو حق شخصي، لا تملك السلطة ولا الدولة ولا أبو مازن، أو منظمة... أو أي أحد حتى الأب لا يملك أن يلغي حق ابنه من

العودة إلى وطنه»[49].

إلا أن المفاوضات التي بدأت استناداً لخطة خارطة الطريق، عادت وتعثرت بعد فترة وجيزة من بدايتها، بسبب رفض إسرائيل تنفيذ التزاماتها وفقاً لما جاء في خطة خارطة الطريق، بل قامت حكومة (شارون) وحاليا حكومة نتنياهو بمطالبة الجانب الفلسطيني الاعتراف بيهودية الدولة لإلغاء حق العودة.

ثالثاً: يهودية الدولة

عاد مفهوم «يهودية الدولة» أو «إسرائيل دولة يهودية»، منذ نحو عقد، يتردد على ألسنة عدد من المسئولين الإسرائيليين والأمريكيين، ويشغل اهتمام وسائل الإعلام، ويحتل حيّزاً في أوساط الباحثين.

فقد اشترطت حكومة (شارون) على الفلسطينيين (الاعتراف بيهودية الدولة) في (أيار\مايو 2003). واستمرت حكومة نتنياهو تهدد الطرف الفلسطيني بموضوع يهودية الدولة، ذكر ذلك الرئيس الفلسطيني (محمود عباس) أمام الوفد الشعبي المقدسي بتاريخ 11\كانون ثاني\ يناير 2014 «إذا لم تعترفوا بيهودية الدولة فلا حل» ورد (أبو مازن) بكلمتين « لن نعترف»، فالأجدر أن يعترف الثاني (القادم) بالأول[50]. فقد جاء قرار قمة العربية بالكويت بتاريخ 27-26\آذار\ مارس 2014 ليرفض الأعتراف بالدولة اليهودية مطلقاً[51].

لكن ما يسعى إليه (بنيامين نتنياهو) ويرمي إليه من المطالبة بإشهار يهودية الدولة، هو إضفاء الطابع القومي عليها، لتصبح ‹دولة قومية للشعب اليهودي(› حيثما وجدوا، سواء داخل دولة إسرائيل أو خارجها، والاعتراف بما يترتب عن ذلك من حق، أن يهودية الدولة تعني كما ورد على لسانه (زخوت عام يسرائيل عال إيرتس يسرائيل) أي، «حق شعب إسرائيل على أرض إسرائيل»، وصولاً إلى القول أن الفلسطينيين ‹يرفضون الاعتراف بيهودية دولة إسرائيل، لكونهم يرفضون هذا الحق (زخوت) بالذات»[52].

هنا نجد أنفسنا أمام السؤال، ما هي ‹أرض إسرائيل›؟ وما هي تخومها؟ هل سبق لقبائل بني إسرائيل أن سكنتها، أو هي مجرّد وعد إلهي لشخص أسطوري ‹أب› ليملأها نسله من بعده بالأبناء؟ هل كان من المألوف في تلك الأزمنة الغابرة، أن تقوم الآلهة (يهوه، كموش، ملكولم ...) بمنح أتباعها ومريديها أراض ومناطق؟[53]. إن مفهوم ‹أرض إسرائيل›، الذي تبنته الحركة الصهيونية، وهو مفهوم توراتي، كان ولا يزال مدار جدل بين مختلف التيارات الصهيونية، لجهة حدود تخوم تلك الأرض، ما حال دون اتفاقها على تعيين حدود نهائية ثابتة للمشروع الذي تعمل على تحقيقه، وأبقى الحدود النهائية رهن صراع ثلاثة مفاهيم:

1. الأول يكتفي بحدود الخريطة الفلسطينية، كما تبلورت عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى، ويقف إلى جانبه، في شكّل عام، التيار العمالي.
2. الثاني يرى أن حدود (أرض إسرائيل) هي حدود الاثني عشر سبطاً (سبط تعني قبيلة. والمقصود أبناء يعقوب – إسرائيل الاثني عشر ابناً وفق الأسطورة التوراتية). أي أنه يضيف إلى فلسطين، مناطق من سوريا ولبنان وكامل شرق الأردن. (للنهر ضفّتان، هذه لنا، وتلك لنا. شعار رفعه رئيس التيار التصحيحي في الحركة الصهيونية، الأب الروحي لحزب الليكود الذي يقوده بنيامين نتنياهو).
3. الثالث ينطلق في منظوره، من الحدود التوراتية، وينقسم إلى فريقين، فريق يرى أن الحدود التوراتية تمتد من نهر مصر (وادي العريش في سيناء) وحتى الفرات. وآخر يرى أنها تمتد من نهر مصر النيل وحتى الفرات. ويقف إلى جانب الفهمين الثاني والثالث، التيارات اليمينية والدينية[54]. وتشير نتائج الانتخابات إلى توجه المجتمع الإسرائيلي نحو التطرف الديني واليميني.

هنا، نجد أنفسنا ثانية أمام تفسير (بنيامين نتنياهو) ليهودية الدولة كما ورد على لسانه: ‹حق إسرائيل على أرض

إسرائيل›، وأمام مطالبته الطرف الفلسطيني الاعتراف بهذا الحق، أي حق إسرائيل في أراضي بلدين عربيّين بالكامل، ومناطق من خمس دول عربية أخرى تقع ضمن تخوم ‹أرض إسرائيل›، كاشتراط للتقدم في عملية السلام.

بيد أن علامة استفهام كبيرة، تطرحها آفاق ‹أرض إسرائيل› واسعة الأرجاء، حول ما إذا كان صاحب القرار الفلسطيني، يملك حق الاعتراف بالحق الذي يريده صاحب القرار الإسرائيلي؟.

قبل الإجابة عن ذلك، سنقف حول أهداف الجانب الإسرائيلي من وراء مطالبته الطرف الفلسطيني الاعتراف بطابع إسرائيل كدولة يهودية.

إذا استثنينا عامل الرغبة في المماطلة في المفاوضات، وصولاً إلى عرقلتها أو نسفها، تهرباً مما قد تتمخّض عنه من استحقاقات يخشاها الطرف الإسرائيلي، نجد أن رئيس حكومة إسرائيل (بنيامين نتنياهو)، إلى جانب مسئولين إسرائيليين آخرين، يرمي من وراء ذلك تحقيق أهداف أربعة[55]، وهي الأخطار المتأتية عن الاعتراف بيهودية الدولة، اثنان منها مكشوفان، وتعرّضا لأضواء ساطعة من قبل أشخاص عديدين:

1. التعرّض لحق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة الذي كفلته الأمم المتحدة وفق القرار 194، والسعي للالتفاف حوله لإفراغه من مضمونه.

2. مس مكانة المواطنين العرب في إسرائيل رغم أنهم أصحاب الأرض، سواء عن طريق الطرد، أو عبر التبادل السكاني، علماً أنهم مواطنون في دولة، تخرجهم هي من إطارها بتعريفها لذاتها كـ‹ دولة اليهود›. هذا فضلاً عن شرعنة الواقع التمييزي الذي يتعرضون له منذ قيامها. وشرعت الحكومة الإسرائيلية بتنفيذ مخطط (برافر) الاقتلاعي التهويدي، بدوره أكد النائب العربي بالكنيست (زحالقة) على رفض الجماهير العربية القاطع لمخطط (برافر) العنصري الهادف إلى «تشريدنا عن أرضنا في نكبة أخرى لم ولن نقبل بها». وقال: «سنعلن العصيان المدني في حال تنفيذ المخطط «[56].

وأكد احمد الطيبي رئيس الحركة العربية للتغير «أن الرئيس عباس سيرفض الاعتراف بدولة يهودية؛ ولن تجد رئيس فلسطيني حتى لو كان شمعون بيريس يعترف بالدولة اليهودية» وفي ردة على مطالبة الجانب الفلسطيني بالاعتراف بها؛ قال: «يافا لم تأتي بالمراكب، يافا قبل البحر كانت»[57]

والهدفان الآخران مستتران، لم يحظيا بأضواء ساطعة، وإن كانت بعض الأضواء الخافتة قد لامسته وهما:

1. الاعتراف بالفكرة الصهيونية.

2. الاعتراف بالرواية الصهيونية لموضوعة الصراع العربي الإسرائيلي.

لا يمكن للطرف الفلسطيني، ومن المتعذّر عليه، تلبية ما يطالب به رئيس الحكومة الإسرائيلية، لكون ‹الحق› الذي يطالب به (نتنياهو)، يشمل الأراضي الفلسطينية كلها، والأردن بكامله، فضلاً عن مناطق تابعة لخمس دول عربية أخرى؛ ذلك، حتى لو افترضنا أن الطرف الفلسطيني يتمتع باستقلال كامل ناجز، وأراد تلبية هذا الحق راضياً مرضياً، فإنه سيجد نفسه لا يملك حقاً لفرض ‹الحق› على أراض لبلدان عربية.

والأمر ذاته ينطبق على سائر الدول العربية الأخرى، فيما إذا طالبها (نتنياهو) بالاعتراف بيهودية الدولة وفق تفسيره هو. لذا، فإن دعوته تحمل في ثناياها بذور فنائها، ولا ينفعها أو يشفع لها، وقوف الولايات المتحدة إلى جانب ميكرونيزيا معها، خصوصاً وأن آفاق الوطن العربي أخذت تحمل تباشير ملامح ولادة عصر جديد، يحمل في طياته متغيرات عميقة وتبدلات جذرية، من شأنها حمل الجميع على إعادة النظر في أمور كثيرة، بما في ذلك، وبالأخص، الطروحات التي لا تتماشى مع مسار التاريخ.

رابعاً: الاستيطان الإسرائيلي في المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية

بلغ عدد المستعمرات في الضفة الغربية 144 مستعمرة ، وبلغ عدد المستعمرين في الضفة الغربية 536.932 مستعمراً، وذلك في نهاية العام 2011[58]. وازدادت المساحة التي تحتلها المستوطنات الإسرائيلية بنسبة ٪ 182 (من 69 كم² في العام 1990، إلى 194.7كم² في العام 2012)، في المقابل، ارتفع عدد المستوطنين الإسرائيليين القاطنين في المستوطنات الإسرائيلية من 240 الف مستوطن في العام 1990 إلى أكثر من 656 ألف مستوطن في العام 2012، أي بزيادة قدرها 189٪.

وبالإجمال فقد تطور عدد المستعمرات في الضفة الغربية خلال السنوات 2011-1967 من مستعمرة واحدة في العام 1967 إلى 144 مستعمرة في العام 2010. فتسارعت عملية الاستيطان منذ أن تولى (بنيامين نتنياهو) الحكم كرئيس وزراء لإسرائيل في شهر آذار \ مارس من العام 2009، لم يعرض على الفلسطينيين أية بدائل قابلة للتطبيق فيما يخص الوضع السياسي الراهن في الأراضي الفلسطينية المحتلة، واستمرت حكومته في الاستيلاء على المزيد من الأراضي الفلسطينية لصالح التوسعات الاستيطانية الإسرائيلية، مما يسلب الفلسطينيين الأراضي المتاحة للتطور والتنمية في المستقبل ويخلق حالة من القلق المتزايد، إذ إن هذه الإجراءات سوف تسهم في زيادة تجزئة أراض الضفة الغربية إلى كانتونات ومعازل، الأمر الذي سيعرض إمكانية إنشاء دولة فلسطينية متواصلة جغرافية، وقابلة للحياة في المستقبل إلى خطر [59].

نستخلص من الجغرافيا السياسية للمستعمرات إنما تهدف للحيلولة دون قيام كيان مستقل متصل جغرافيا بل الحرص على خلق كنتونات تحول الكتل الاستيطانية فيه دون أي إمكانية لخلق تواصل بينها.

فعدد المستعمرين ومساحة المستعمرات تضاعفت بعد عملية السلام مما يؤكد صحة فرضية دراستنا لأن سلوك إسرائيل وإجراءاتها لا ينسجم مع ما تدعيه، لأن الاستعمار والاستيطان لا يتفقان أبداً مع السلام.

بل تشير المعطيات إلى أن كافة الحكومات الإسرائيلية قد استغلت عملية المفاوضات لفرض وقائع جديدة على الأرض والتلاعب بالتوازن الجغرافي والديمغرافي في الأراضي المحتلة، وبشكل خاص في القدس الشرقية المحتلة ،الأمر الذي يؤكد أن إسرائيل تسعى لتدمير أي احتمالية لإجراء مفاوضات مثمرة مع الفلسطينيين للوصول إلى اتفاقية سلام قائمة على مبدأ حل الدولتين، والقدس عاصمة لكلتا الدولتين[60].

خامساً: الحدود والترتيبات الأمنية في المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية

تبلغ مساحة فلسطين التاريخية في عهد الانتداب البريطاني حوالي 27027 كم2 يحدها ومن الشرق الأردن، من الغرب البحر الأبيض المتوسط من الشمال لبنان وسوريا ومن الجنوب مصر والبحر الأحمر.

سيطرت إسرائيل على أكثر من 78% من فلسطين التاريخية، متجاوزة قرار التقسيم الذي خصص لها 56%. في عام 1967 قامت إسرائيل باحتلال الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة، فقد قامت إسرائيل بتوسيع حدود القدس الشرقية من (6.5 كيلومتر مربع إلى 71 كيلومترا مربعا) لتغطي مناطق من قرية دورا القرع شمال رام الله إلى عتصيون جنوب بيت لحم. تلك الحدود وضعت لتشمل أكبر قدر من الأراضي المفتوحة، وفي العام 1980 أقرت الكنيست الإسرائيلية ضم القدس الشرقية لإسرائيل[61].

سعى الفلسطينيون منذ مدريد عام 1991 من خلال عملية السلام إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإقامة الدولة الفلسطينية على الأراضي الفلسطينية التي احتلت عام 1967. استناداً لقرارات الشرعية الدولية وقراري مجلس الأمن 242، 338. لكن الطرح الإسرائيلي يرفض العودة إلى حدود 67 ويقترح ضم جميع الكتل الاستيطانية الكبيرة في الضفة الغربية بما فيها مستعمرات القدس الشرقية، كما تسعى إلى ترسيخ الجدار كحدود مع العلم أنه قد تمّ إنجاز نحو 75% من عملية البناء؛ ومن المتوقع أن يقتطع نحو 9% من إجمالي مساحة الضفة[62]، وترفض عودة اللاجئين الفلسطينيين. لكن الموقف الفلسطيني يرفض هذا الطرح، الأمر الذي يتطلب عرض طروحات جديدة تتوافق مع الشرعية الدولية وتحقق الحد الأدنى من المتطلبات والطموحات الفلسطينية في إقامة الدولة الفلسطينية وحل عادل لقضية اللاجئين مع الأخذ بعين الاعتبار أن مساحة الأرض الفلسطينية المحتلة عام 1967 تبلغ 6024 كيلو متر مربع، أرضية إضافة إلى المياه الإقليمية في غزة والبحر الميت، وهذه المساحة

تضم المنطقة المعروفة بالمنطقة الحرام في اللطرون والقدس والتي كانت خالية من تواجد الجيش الإسرائيلي قبل حزيران \ يونيو 1967، وبالتالي فإن قرار 242 القاضي بعدم جواز احتلال الأراضي بالقوة وضرورة عودة الجيش الإسرائيلي إلى مواقعه قبل الحرب تنطبق عليها أيضا. إن الخط الأخضر ليست حدوداً دولية، ويجب التعامل معه على هذا الأساس، فالحدود المعترف بها لدولة إسرائيل هي حدود قرار تقسيم 181 لعام 1947، والتي لا تشمل القدس بشطريها إضافة إلى بعض المناطق من محافظة بيت لحم، والتي عرفت أنها منطقة إشراف دولي، وكذلك الأمر فيما يتعلق منطقة يافا التي كانت جزءاً من الدولة العربية حسب قرار التقسيم. وهنا يجب الإشارة إلى مسار خط الهدنة تم تعديله في العديد من المناطق سواء في الضفة الغربية أو في قطاع غزة [63].

أقرت إسرائيل في اتفاقية (أوسلو) على الوحدة الجغرافية للضفة الغربية وقطاع غزة، وان استدامة الدولة الفلسطينية العتيدة تتطلب وجود هذا الرابط، وتحت سيادة فلسطينية عليه. ويجب طرح حلٍ يوفر تواصلا جغرافياً حقيقياً بين الضفة الغربية وقطاع غزة، ويشمل أيضا المنطقة الحرام إضافة إلى القدس الشرقية، وهذا الحل المقترح لا يشمل أي تبادل للأراضي، لان من شأن الخوض في تبادل الأراضي الغوص في دهاليز تفاوضية دون إمكانية الوصول لاتفاق. وحسب هذا الاقتراح؛ فان مساحة الأراضي الإضافية التي على إسرائيل تحويلها للدولة الفلسطينية تبلغ 422 كم2 أي ما نسبته 1.6% من مساحة فلسطين التاريخية. إن هذا الطرح قد ينسجم مع قرار 242. [64]

وأشار اتفاق (أوسلو) إلى إبقاء منطقة أمنية على طول الحدود الشمالية والشرقية لقطاع غزة تحت السيطرة الإسرائيلية، بلغت مساحتها حوالي 29 كم2 أي ما يعادل 8% من المساحة الإجمالية لقطاع غزة، وفي شهر حزيران من العام 2005 وفي خطوة أحادية الجانب قامت إسرائيل بالانسحاب من قطاع غزة بموجب خطة الانسحاب أحادي الجانب، والذي لم يأتي انسجاما لرغبته في تنفيذ الالتزامات المترتبة على إسرائيل تنفيذها مع الجانب الفلسطيني، بقدر ما كانت رغبة من (شارون) بالتهرب من استحقاقات والتزامات الواجب على (إسرائيل) تنفيذها وفق خطة خارطة الطريق [65].

قام الرئيس الأمريكي (جورج بوش) بعقد قمة (انابوليس) لإعادة إحياء عملية السلام، لكنها لم تحقق شيء بسبب التعنت الإسرائيلي، وحسب مزاعم (إيهود اولمرت) لمراسل (هارتز) بتاريخ 24 أيلول \ سبتمبر 2009، أن الجانب الإسرائيلي قدم اقتراحا سخيا للحل إلا أن الجانب الفلسطيني رفضه، لكن هذا الطرح كان أسوء ما قدم للجانب الفلسطيني في محادثات (كامب ديفيد)، فالخارطة التي عرضت تشير إلى إصرار إسرائيل على اعتبار الجدار كحدود، وإبقاء سيطرتها على القدس والحدود الخارجية للدولة الفلسطينية[66]. إضافة إلى مخطط E1 بالقرب من مستعمرة معالي أدوميم (وهي التي قد تكون صلة الوصل الوحيدة بين رام الله ومحافظة بيت لحم؛ حيث أعلن عن بناء 4500 وحدة سكنية فيها من أصل 20 ألف وحدة سكنية.

وأعلن رئيس الحكومة الإسرائيلية رفضه للخطة الأمنية الأمريكية؛ التي نشرت صحيفة هارتس بتاريخ 8\كانون أول\ ديسمبر 2014 جزءاً من تفاصيلها للحفاظ على الأمن في حدود الدولة الفلسطينية، والتي تقوم على وجود عسكري إسرائيلي يخفف تدريجيا وفق الوضع الأمني على مدار أربع سنوات.

وتتضمن الترتيبات في الخطة تنازلاً عن وجود معظم القوات الإسرائيلية على الحدود مع الأردن – رغم معاهدة (وادي عربه) عام 1994- مع إبقاء وحدات مختارة إلى جانب ترتيبات أمنية تعتمد على التكنولوجيا والتي يمكن للولايات المتحدة المساعدة بها. ويتضمن الاتفاق تشغيل طائرات بدون طيار لمراقبة الحدود، على غرار الاتفاق الذي رعته الولايات المتحدة على حدود هضبة الجولان بين سوريا وإسرائيل.

يعتقد الباحث أن هذه الخطة هي صوره مكبره لاتفاق (أوسلو)، خاصة أن هذه الخطة أيضاً مرحلية؛ فهي تبقي تواجداً إسرائيلياً بالضفة، وعلى الحدود مع الأردن، وستكون حكوتها مرهونة بتوفير الأمن، وستكون إسرائيل والولايات المتحدة هي الحكم والمقرر؛ إن كان هناك أمن أم لا، وستقلل الخطة من تكلفة الاحتلال، وستبقي الخطة كما (أوسلو) السلطة بلا سلطة والاحتلال بلا تكلفة، مما يقلل إمكانية رحيله. وستبقى السلطة بلا سيادة على الأرض، وتربط الخطة إكمال انسحاب إسرائيل بمدى توفير الأمن، وهل يعقل لكيان منزوع السلاح بل ومحاصر بأشكال الحصار كافة أن يوفر الأمن لكيان (إسرائيل)

المدجّج بأفضل الأسلحة العالمية.

سادساً: المياه في المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية

تعتبر المياه من القضايا الهامة التي تعنى بها الكثير من الدول والمنظمات، وحدثت حروب من اجل المياه، وأكثر المناطق عرضة لها منطقة الشرق الأوسط التي يخيم عليها الصراع العربي الإسرائيلي؛ لذا يعتبر ملف المياه من أكثر ملفات مفاوضات الحل النهائي تعقيدا بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وفي هذا السياق يقول الكاتب الإسرائيلي (زئيف شيف): «ينبغي أن تكون المياه مبدأً أساسياً في كل تسوية وإلا ستكون مدخلاً لحروب المستقبل»[67].

لكن إسرائيل استمرت ومنذ احتلال الأراضي الفلسطينية في نهب واستنزاف الموارد المائية الفلسطينية. الأمر الذي يوجب علينا قيادة وشعباً التصدي لهذه الاعتداءات الإسرائيلية السافرة على حقوق الشعب الفلسطيني، لذا أولت القيادة الفلسطينية اهتماما بهذا الموضوع، وانعكس ذلك في الاتفاقيات التي وقعت بين منظمة التحرير الفلسطينية، والحكومة الإسرائيلية كإعلان المبادئ في 13 أيلول سبتمبر عام 1993 في المادة 7، والملحق الثالث البند (1) والملحق الرابع البند (3). وكذلك ظهر في اتفاق القاهرة (اتفاقية قطاع غزة، ومنطقة أريحا؛ وملاحقها المادة الثانية فقرة (31) المياه والصرف الصحي)، واتفاقية واشنطن 28/أيلول/ سبتمبر 1995 المادة (40) [86]. لكن إسرائيل فسرتها لمصلحتها.

فقد أشارت اتفاقية المرحلة الانتقالية إلى اعتراف الجانب الإسرائيلي بالحقوق المائية الفلسطينية. إذ أقرت: « تعترف إسرائيل بالحقوق المائية للفلسطينيين في الضفة الغربية، وسيتم التفاوض حول تلك الحقوق للتوصل إلى تسوية بشأنها في اتفاقية الحل النهائي». غير أن تعريف هذه الحقوق أرجأ إلى مفاوضات الوضع النهائي.

وتعكس هذه التصريحات الإسرائيلية وغيرها الموقف الإسرائيلي[69]. من موضوع المياه، ومفاهيم هذا الموقف الإسرائيلي الذي، تكمن أسسه في ما يأتي:

-استخدام القوة وفرض الأمر الواقع، لاعتقادها أن المفاوضات هي انعكاس لميزان القوى على الأرض.

-البدائل المتاحة لحل مشكلة المياه للفلسطينيين؛ هو تحلية مياه البحر، ومعالجة المياه العادمة وتقليص استخدام المياه في مختلف الأغراض، وبخاصةً الزراعية منها.

- لا سيادة للفلسطينيين على مصادر المياه في الضفة الغربية.

- فيما يتعلق بتبعية المفاهيم؛ فهي مرتبطة بمشاريع إقليمية، سواء بالحصول على المياه من تركيا أو من مياه النيل ونهر الليطاني.

ويدعو الجانب الفلسطيني إلى تعريف حقوقه المائية في المصادر المائية الوطنية، والمائية المشتركة، وفي حوض نهر الأردن، كسبيل وحيد لخلق اتفاقية ما بين فلسطين وإسرائيل.

وتتمثل ثوابت الموقف الفلسطيني؛ في الأسس التالية[70]:

- الحقوق المائية مرتبطة بمسائل الأرض واللاجئين والتعويض عن الحرمان من التنمية.

- جميع الأحواض المائية التي تقع داخل حدود الأراضي التي احتلت عام 1967 هي فلسطينية خالصة.

- جميع الأنشطة الإسرائيلية أثناء الاحتلال كالمستوطنات وما يتبعها من منشآت عسكرية وكذلك الامتيازات لشركة "ميكروت" والبنية التحتية المقامة من الأراضي المحتلة عام 1967، إلى داخل الخط الأخضر، هي إجراءات باطلة.

- الالتزام الفلسطيني بالاتفاقيات المعقودة، والمعاهدات الدولية بهذا الشأن، ورفض الحلول البديلة.

ويؤكد الوفد الفلسطيني خلال جولات التفاوض باستمرار سيطرة إسرائيل على أغلبية الموارد المائية في الضفة الغربية؛ ويطالب للفلسطينيين بحصة منصفة لهم منها[71].

أثار خطاب رئيس البرلمان الأوروبي (مارتين شولتس) أمام الكنيست بتاريخ 12\شباط \ فبراير 2014 عاصفة من غضب نواب أحزاب اليمين، بدأت بانسحاب رئيس حزب البيت اليهودي (نفتالي) بينت من الجلسة ولم تنته برد نتنياهو الساخر عليه وتوبيخة؛ عندما أشار إلى بعض جوانب "المعاناة الفلسطينية والتمييز الإسرائيلي ضد الفلسطينيين" على سبيل المثال في مجال المياه وتساءل ساخرا هل صحيح أن الإسرائيلي يستهلك 70 لتر مياه يوميا مقابل 17 لتر يحصل عليها الفلسطيني؟ لا بديل للسلام فإذا أردنا أن نمنح الناس فرصة العيش بكرامة يجب علينا أن نمنح الفلسطينيين حق تقرير مصيرهم.[72].

المراجع باللغة العربية

الكتب

1/ دائرة شؤون المفاوضات، الاتفاقية الإسرائيلية – الفلسطينية المرحلية حول الضفة الغربية وقطاع غزة، واشنطن، 28 أيلول، 1995، ص 33.

2/ السلطة الوطنية الفلسطينية، الجهاز المركزي ا للإحصاء، المستعمرات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية: التقرير الإحصائي السنوي 2011، آب، أغسطس 2012.

3/ السلطة الوطنية الفلسطينية، الجهاز المركزي ا للإحصاء، المستعمرات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية: التقرير الإحصائي السنوي 2007، آب، أغسطس 2008.

4/السلطة الوطنية الفلسطينية، الجهاز المركزي ا للإحصاء، المستعمرات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية: التقرير الإحصائي السنوي 2011، آب، أغسطس 2012.

5/ سليم تماري، مستقبل اللاجئين الفلسطينيين – أعمال لجنة اللاجئين في المفاوضات المتعددة الأطراف واللجنة الرباعية – قضايا المرحلة الأخيرة من المفاوضات – المسار الفلسطيني الإسرائيلي، ط2، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية،1997.

6/ عبد الحفيظ محارب، الآباء من جزيرة العرب» ط2، بيروت: مؤسسة الدراسات العربية للدراسات والنشر، 2011.

7/ كمال الأسطل، «مستقبل القدس في ظل السياسات والإجراءات الإسرائيلية الهادفة لتغيير الوقع الجغرافي والديمغرافي في المدينة بعد عام 1967» ،في، «مؤتر يوم القدس السابع بعنوان: الاستيطان الإسرائيلي في مدينة القدس»، خليل عودة وأحمد موسى (محرران)، نلبلس: جامعة النججاح الوطنية، 2005.

8/ محمد حمزة، "اللاجئون الفلسطينيون»، في، محمد اشتية، «موسوعة المصطلحات والمفاهيم الفلسطينية»، فلسطين: المركز الفلسطيني للدراسات الأقليمية، 2008.

9/ نجوى حسام، حقوق اللاجئين الفلسطينيين بين الشرعية الدولية والمفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية (رسالة دكتوراه) بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2008.

المجلات

1/ عبد الحفيظ محارب، « يهودية اسرائيل: الفكرة، الدولة، وإشهارها»، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 246، خريف 2011.

2/ عثمان عثمان،» مستقبل القضية الفلسطينية بين المفاوضات السياسية والمقاومة المسلحة»، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، المجلد 21 (4)، 2007.

الانترنت

1/ فضل كعوش (اللاءات الإسرائيلية أجندة واحدة ووحيدة للموقف التفاوضي الإسرائيلي) أخذت بتاريخ 15/5/2014، http//:pulpit.alwatanvoice.com/articles.2012/04/30/259139/html

2/نواف الزرو، انتفاضة مقدسية في مواجهة مخططات التهويد، انظر بتاريخ 10\10\2013»

http//:www.aljazeera.net/opinions/pages65/f4ff67-b48d4695-9749-5-c622f3308d5

3/نبيل السهلي، «القدس الآن وحتى عام 2020»، انظر نشرث بنتريخ 30\11\2012

http//:www.aljazeera.net/opinions/pages4/e60567b-ad55-42ee8-ed3-ada3d9305c0b

4/ الستركروك، «الفلسطينيون أساؤوا فهم الدوافع الإسرائيلية: لماذا لا تقوم دولة فلسطينية»، انظر اخذ بتاريخ 10\10\2013 (baa3-56b0ff86bcc1-4426-51ff-856e4c3f/pages/palestine/net.aljazeera.www//:http

5/ نبيل السهلي، المقدسيون في مواجهة قانون أملاك الغائبين، انظر انظر اخذ بتاريخ 10\10\2013

http//:www.aljazeera.net/opinions/pages90491/c8e9313-46-fd8-fb6-dd01e98df43d

6/ مخاطر تهويد القدس على أجندة مؤتمر الدوحة، انظر اخذ بتاريخ 10\10\2013

http//:www.aljazeera.net/opinions

7/ «السلطة الفلسطينية وحماس تحذران من خطورة خطط إسرائيلية لتقسيم «الأقصى»، انظر اخذ بتاريخ 10\10\2013 http//:www.aljazeera.net/news/pages/a7c4665d1937-4-f9e8-eec25-fa5318d844

8/ - لجنة بالكنيست تناقش قانونا لتقسيم الأقصى"، انظر اخذ بتاريخ 10\10\2013

http//:www.aljazeera.net/news/pages/a7c4665d1937-4-f9e8-eec25-fa5318d844

9/ عبد الستار قاسم، تهويد القدس، انظر نشر بتاريخ 14\3\2012

http//:www.aljazeera.net/opinions/pages22/b6b484-6ed4-4e1d-a55e7-c76aa03cee1

10/ «زحالقة: سنعلن العصيان المدني في حالة تنفيذ المخطط»، انظر نشر بتاريخ 16\يوليو\ 2013:

http//:www.alriyadh.com/2013/07/16/article852402.html

11/ « مستقبل الدولة الفلسطينية في ظل «حل الدولتين: الجدار والاستيطان خطوات صهيونية تسعى لفرض الحقائق على الأرض «، نشر بتاريخ 7\5\2104

http//:www.alnabanews.com/node4184/

12/ الرئيس محمود عباس: لن أقبل بالاعتراف بيهودية دولة إسرائيل ولن أرشح نفسي للانتخابات، انظر صحيفة دنيا الوطن الالكترونية، انظر نشر بتاريخ 25\10\2011

http//:www.alwatanvoice.com/arabic/news.2011/10/25/206973/html

13/ «بيرس: إصرار نتنياهو على الاعتراف بإسرائيل دولة يهودية أمر غير ضروري، وكالة معا، 23\1\2014، انظر

http//:www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID667461=

14/ "زحالقة: سنعلن العصيان المدني في حالة تنفيذ المخطط»، انظر

:http//:www.alriyadh.com/2013/07/16/article852402.html

15/ تقرير معهد الأبحاث التطبيقية أريج، انظر بتاريخ 10\10\2014

:http//:pnn.ps/index.php/policy/

16/ جاد إسحاق وعيسى زبون، «استشراف استشراق الحدود الفلسطينية في ضوء الأطماع الإسرائيلية» نشر بتاريخ 10\3\2012

http //:www .cd -cd .org /index .php /en /conferences -38 /palestininans -future -confe-rence116-2012-03-10-21-15-08/

17/ « مستقبل الدولة الفلسطينية في ظل «حل الدولتين: الجدار والاستيطان خطوات صهيونية تسعى لفرض الحقائق على الأرض

،» http//:www.alnabanews.com/node4184/

18/ «هارتس: خطة كيرى لأمن الحدود تقوم على وجود عسكري بالغور يخفف تدريجيا على مدار 4 سنوات»، انظر

http//:arabic.pnn.ps/index.php/israel

19/ "أبو ردينة: كلما تكثفت جهود (كيري) لدفع السلام دمرتها «إسرائيل» بالاستيطان «، انظر وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، 7/1/2014

http//:www.alzaytouna.net/permalink.58728/html

20/ فؤاد الخفش،»9006 أسرى فلسطينيين تم الإفراج عنهم تحت سقف اتفاقية (أوسلو) خلال 20 عاماً من ضمنهم 581 أسيراً جنائياً، مركز أحرار، انظر

http//:ahrar.ps. /

21/ «إسرائيل تسيطر على اغلب الموارد المالية»، أخذ بتاريخ 10\10\2013 انظر

http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2013/10/131022_palestinians_israel_negotiations.shtml

22/ شدار العتيلي، المياه الفلسطينية.. أزمة في الواقع وإشكال في التفاوض، أخذ بتاريخ 10\10\2013 انظر

http://www.mofa.pna.ps/index.php/ar/en/photo-albums/view-photo/18/615

23/ «رئيس البرلمان الأوروبي يفجر عاصفة في الكنيست الإسرائيلي بدفاعه عن حقوق الفلسطينيين»، انظر

http//:www.ashams.com/art

24/ " مستقبل الدولة الفلسطينية في ظل «حل الدولتين: الجدار والاستيطان خطوات صهيونية تسعى لفرض الحقائق على الأرض «،

http//:www.alnabanews.com/node4184/

25/ الستركروك، «الفلسطينيون أساؤوا فهم الدوافع الإسرائيلية: لماذا لا تقوم دولة فلسطينية»،

http//:www.aljazeera.net/palestine/pages856/e4c3f51-ff-4426-baa3-56b0ff86bcc1

26/ «اشتية: المفاوضات إلى فشل وعلينا تصحيح الخطأ والتوجه للمؤسسات الدولية». انظر نشر بتاريخ 22\يناير 2014

http://www.alquds.com/news/article/view/id/484904

27/ إبراهيم ابراش، فشل حل الدولتين أم تغيير في جغرافيتهما ؟، انظر نشر بتاريخ 19\12\2013

http//:ourpalestine.info/spip.php?article284&lang=ar

28/ «لجنة التشريع بالكنيست تصادق على ضم غور الأردن إلى إسرائيل بتاريخ 30\12\2013"انظر

http://new.elfagr.org/Detail.aspx?secid=26&nwsId=490459#

29/ الموقع الرسمي للجمعية العامة للأمم المتحدة، نص «قرار الجمعية العامة للأم المتحدة رقم 19\67 الصادر بتاريخ 29\12\2012: أنظر

.http//:daccess-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/LTD/N12/607/34/PDF/N1260734.pdf?OpenElement

30/" دراسة للدكتور صائب عريقات يحدد فيها الأهداف التي تريد القيادة الفلسطينية تحقيقها من مشروع القرار للجمعية العامة « انظر نشر بتاريخ 31 \اكتوبر 2012

https//:ar-ar.facebook.com/notes >

"هذا ما سيحدث بعد حصول فلسطين على مكانة ‹دولة غير عضو› في الجمعية العمومية للأمم المتحدة» انظر نشر بتاريخ 31 اكتوبر 2012

http//:www.alkrama.ps/index.php?option=com_content&view=article&id1011=

صحيفة الحياة الجديدة» الأمم المتحدة تتسلم طلبات انضمام فلسطين الى اتفاقيات ومعاهدات دولية» « انظر نشر بتاريخ 3 نيسان 2014

http//:www.alhayat-j.com/newsite/details.php?opt&2=id&232301=cid3260=

"مشعل أوضح لميدفيديف موقف "حماس" من حل الدولتين والمصالحة الفلسطينية" انظر نشر في 13\5\ 2010

http://arabic.farsnews.com/newstext.aspx?nn=8902230172#sthash.Gh4YC4MC.dpuf

«ما الفرق بين حل الدولتين والقبول بدولة على حدود 1967»، انظر نشر بتاريخ 26\4\2010

https//:www.paldf.net/forum/showthread.php?t609158=

«رداً على تصريحات عباس: حماس تنفي موافقتها على حل الدولتين»، انظر نشر بتاريخ 27\1\201

http//:ajnad-news.com/site/ajnad/details.aspx?itemid11494=

«بيان سياسي صادر عن الجبهة الشعبية في الذكرى السادسة والاربعين للانطلاقة

http//:www.pflp.ps/print.php?Id7106=»، انظر 06-12-2013

"صحيفة إسرائيلية: كيري يشترط أطلاق سراح الأسرى الفلسطينيين للأفراج عن بولارد» من صحيفة الدستور، أنظر:

http//:dostor.org./

خطابات

1/ كلمة الدكتور صائب عريقات خلال جلسة المجلس التشريعي التي عقدت في أعقاب قمة كامب ديفيد 27/9/2000.

2/ كلمة الرئيس الفلسطيني محمود عباس أمام الوفد الشعبي المقدسي، الساعة العاشرة مساءاً بتاريخ 11\1\2014.

3/ كلمة الرئيس الفلسطيني محمود عباس في الدورة العشرين للجنة القدس بالمغرب 17\1\2014، فضائية القدس، أخبار التاسعة 17\1\2014.

ندوات

1/ أحمد الطيبي، «كيرى ...فلسطين...الدولة اليهودية «، ندوة عقدها قسم العلوم السياسية إوإدارها د.صقر الجبالي رئيس قسم السياسة في جامعة النجاح الوطنية.

2/ قسم العلوم السياسية، ندوة ما بعد غزة، «دولة بصفة مراقب...أنتخابات...مصالحة...حكومة وحدة وطنية»، وشارك فيها: صائب عريقات، وعزيز دويك، ويوسف عارف، إدار الندوة الدكتور صقر الجبالي رئيس قسم العلوم السياسي، في مدرجات الشهيد ظافر في 23\12\2012،».

اخبار

أخبار راديو صوت إسرائيل الساعة السابعة والنصف بتاريخ 22/1/2014.

صوتيات

اسمع youtube: إعلان الكويت في الجلسة الختامية للقمة العربية 26-25\3\2014.

اسمع youtube: إعلان الكويت في الجلسة الختامية للقمة العربية 26-25\3\2014.

صقر الجبالي رئيس قسم العلوم السياسية مع راديو سوا حول إعلان لجنة إسرائيلية بناء 20 ألف وحدة استيطانية، وقرار الحكومة الإسرائيلية بتجميدها أثناء جولة (كيري) في كانون الأول 2013.

بيانات وتقارير

1/ أحمد حامد، تقرير عن الأسرى والأسيرات في سجون الاحتلال الإسرائيلي، 2013.

2/ بيان صحفي صادر عن الإحصاء الفلسطيني بمناسبة اليوم العالمي للسكان 11/07/2013،استعرض الإحصاء الفلسطيني،

أحوال السكان الفلسطينيين المقيمين في الأراضي الفلسطينية بمناسبة اليوم العالمي للسكان بتاريخ 11/07/2013.

3/ بيان صحفي صادرعن الإحصاء الفلسطيني بمناسبة اليوم العالمي للسكان 11/07/2013.

المراجع باللغة الانجليزية

Brynen Rex.and J .Tansley Jill" ،The Refugee Working Group of the Middle East – Multilateral Peace Negotiations "Palestine – Israel Journal.

Saqer Jabali"، The Ruling Israeli Elite and the Unilateral Withdrawal Plan from Gaza"،No , 5-6,volume ,12 Perspectives on Global Development and Technology.2013 ،

الهوامش

1/ فضل كعوش (اللاءات الإسرائيلية أجندة واحدة ووحيدة للموقف التفاوضي الإسرائيلي) أخذت بتاريخ 15/5/2014، انظر

http//:pulpit.alwatanvoice.com/articles.2012/04/30/259139/html

2/عثمان عثمان،» مستقبل القضية الفلسطينية بين المفاوضات السياسية والمقاومة المسلحة»، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، المجلد 21 (4)، 2007، ص 1120.

3/ « مستقبل الدولة الفلسطينية في ظل «حل الدولتين: الجدار والاستيطان خطوات صهيونية تسعى لفرض الحقائق على الأرض «،

http//:www.alnabanews.com/node4184/

4/ الستركروك، «الفلسطينيون أساؤوا فهم الدوافع الإسرائيلية: لماذا لا تقوم دولة فلسطينية»،

http//:www.aljazeera.net/palestine/pages856/e4c3f51-ff-4426-baa3-56b0ff86bcc1

5/ المصدرنفسه.

6/المصدرنفسه.

7/ المصدرنفسه.

8/ «اشتية: المفاوضات إلى فشل وعلينا تصحيح الخطأ والتوجه للمؤسسات الدولية». انظرنشر بتاريخ 22\يناير 2014 .http://www alquds.com/news/article/view/id/484904

9/ إبراهيم ابراش، فشل حل الدولتين أم تغيير في جغرافيتهما ؟، انظرنشر بتاريخ 19\12\2013

http//:ourpalestine.info/spip.php?article284&lang=ar

10/ المصدرنفسه.

11/ «لجنة التشريع بالكنيست تصادق على ضم غور الأردن إلى إسرائيل بتاريخ 30\12\2013 "انظر.http://new.elfagr.org/Detail aspx?secid=26&nwsId=490459#

12/ ابراهيم ابراش، المصدرالسابق.

13/ الموقع الرسمي للجمعية العامة للأمم المتحدة، نص «قرار الجمعية العامة للأم المتحدة رقم 19\67 الصادر بتاريخ 29\12\2012: أنظر

.http//:daccess-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/LTD/N12/607/34/PDF/N1260734.pdf?OpenElement

14/ أبرز الدول التي أيدت القرار هي: الاتحاد الروسي، الأرجنتين، الأردن، الإمارات، العربية، المتحدة، البحرين، البرازيل، البرتغال، الجزائر، جمهورية الدومينيكان، الجمهورية العربية السورية، الدانمارك، السنغال، السودان، السويد، الصومال، الصين، العراق، الغابون، الفلبين، الكونغو، الكويت، المغرب، المكسيك، أذربيجان، أرمينيا، إسبانيا، أفغانستان، أنتيغوا وبربودا، أنغولا، أوروغواي،

أوزبكستان، أوغندا، أيرلندا، أيسلندا، إثيوبيا، إريتريا، الإكوادور، إندونيسيا، إيران (الجمهورية الإسلامية)، إيطاليا، باكستان، بروناي دار السلام، بلجيكا، بليز، بنغلاديش، بوتان، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بوروندي، كمبوديا، بوليفيا (دولة متعددة القوميات)، بيرو، بيلاروسيا، بينين، تايلاند، تركمانستان، تركيا، تشاد، تشيلي، توفالو، تونس، تيمور الشرقية، وترينيداد وتوباغو، جامايكا، جزر القمر، جزر المالديف، جزر سليمان، جمهورية إفريقيا

15/ الدول التي عارضت القرار هي: إسرائيل، الولايات المتحدة، كندا، جمهورية التشيك، جزر مارشال، ميكرونيزيا، ناورو، بالاو، وبنما.

16/ الدول التي امتنعت عن التصويت عن القرار هي: ألبانيا، أندورا، أستراليا، جزر الباهاما، بربادوس، البوسنة والهرسك، بلغاريا، الكاميرون، كولومبيا، كرواتيا، جمهورية الكونغو، إستونيا، فيجي، ألمانيا، غواتيمالا، هايتي، هنغاريا، لاتفيا، ليتوانيا، ملاوي، موناكو، منغوليا، الجبل الأسود، هولندا، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بولندا، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، رواندا، ساموا، سان مارينو، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جمهورية يوغوسلافيا السابقة، مقدونيا، توغو، تونغا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وفانواتو.

17/ الدول التي تغيبت عن التصويت هي: غينيا الإستوائية، كيريباتي، ليبيريا، مدغشقر، أوكرانيا.

18/ ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، انظر http://ar.wikipedia.org/wiki

19/ المصدر نفسه.

20/ المصدر نفسه

21/ صحيفة الحياة الجديدة» الأمم المتحدة تتسلم طلبات انضمام فلسطين الى اتفاقيات ومعاهدات دولية» « انظر نشر بتاريخ 3 نيسان 2014

http//:www.alhayat-j.com/newsite/details.php?opt&2=id&232301=cid3260=

22/ «مشعل أوضح لميدفيديف موقف «حماس» من حل الدولتين والمصالحة الفلسطينية» انظر نشر في 13\5\ 2010

http://arabic.farsnews.com/newstext.aspx?nn=8902230172#sthash.Gh4YC4MC.dpuf

23/«ما الفرق بين حل الدولتين والقبول بدولة على حدود 1967»، انظر نشر بتاريخ 26\4\2010

https//:www.paldf.net/forum/showthread.php?t609158=

24/ «رداً على تصريحات عباس: حماس تنفي موافقتها على حل الدولتين»، انظر نشر بتاريخ 27\1\201

http//:ajnad-news.com/site/ajnad/details.aspx?itemid11494=

25/«بيان سياسي صادر عن الجبهة الشعبية في الذكرى السادسة والاربعين للانطلاقة 06-12-2013»، انظر

http//:www.pflp.ps/print.php?Id7106=

26/ نواف الزرو، انتفاضة مقدسية في مواجهة مخططات التهويد، انظر بتاريخ 10\10\2013»

http//:www.aljazeera.net/opinions/pages65/f4ff67-b48d4695-9749-5-c622f3308d5

27/ نبيل السهلي، «القدس الآن وحتى عام 2020»، انظر نشرث بنتريخ 30\11\2012

http//:www.aljazeera.net/opinions/pages4/e60567b-ad55-42ee8-ed3-ada3d9305c0b

28/ كمال الأسطل، «مستقبل القدس في ظل السياسات والإجراءات الإسرائيلية الهادفة لتغيير الوقع الجغرافي والديمغرافي في المدينة بعد عام 1967» ،في، «مؤتريوم القدس السابع بعنوان: الاستيطان الإسرائيلي في مدينة القدس»، خليل عودة وأحمد موسى (محرران)، نلبلس: جامعة النججاح الوطنية، 2005، ص ص 256-255.

29/ الستركروك، «الفلسطينيون أساؤوا فهم الدوافع الإسرائيلية: لماذا لا تقوم دولة فلسطينية»، انظر اخذ بتاريخ 10\10\2013

http//:www.aljazeera.net/palestine/pages856/e4c3f51-ff-4426-baa3-56b0ff86bcc1

30/ كمال الأسطل، المصدر السابق، ص ص 256-255.

31/ نبيل السهلي، المقدسيون في مواجهة قانون أملاك الغائبين، انظر انظر اخذ بتاريخ 10\10\2013

http//:www.aljazeera.net/opinions/pages90491/c8e9313-46-fd8-fb6-dd01e98df43d

32/ مخاطر تهويد القدس على أجندة مؤتمر الدوحة، انظر انظر اخذ بتاريخ 10\10\2013

http//:www.aljazeera.net/opinions

33/ حول مخاطر تطبيق قانون أملال الغائيبين أنظر؛ نبيل السهلي، المقدسيون في مواجهة قانون أملاك الغائبين، انظر اخذ بتاريخ 10\10\2013

http//:www.aljazeera.net/opinions/pages90491/c8e9313-46-fd8-fb6-dd01e98df43d

34/ نواف الزرو، انتفاضة مقدسية في مواجهة مخططات التهويد، انظر اخذ بتاريخ 10\10\2013

http//:www.aljazeera.net/opinions/pages65/f4ff67-b48d4695-9749-5-c622f3308d5

35/ وللمزيد، انظر "لجنة بالكنيست تناقش قانونا لتقسيم الأقصى"، انظر اخذ بتاريخ 10\10\2013

http://www.aljazeera.net/news/pages/a7c4665d-1937-4f9e-8eec-25fa5318d844

36/»السلطة الفلسطينية وحماس تحذران من خطورة خطط إسرائيلية لتقسيم «الأقصى»، انظر اخذ بتاريخ 10\10\2013

http//:www.aljazeera.net/news/pages/a7c4665d1937-4-f9e8-eec25-fa5318d844

37/كلمة الدكتور صائب عريقات خلال جلسة المجلس التشريعي التي عقدت في أعقاب قمة كامب ديفيد 27/9/2000.

38/ كمال الأسطل، «مستقبل القدس في ظل السياسات والإجراءات الإسرائيلية الهادفة لتغيير الوقع الجغرافي والديمغرافي في المدينة بعد عام 1967» ،في، «مؤتمر يوم القدس السابع بعنوان: الاستيطان الإسرائيلي في مدينة القدس»، خليل عودة وأحمد موسى (محرران)، نلبلس: جامعة النجاح الوطنية، 2005، ص 256.

39/ كلمة الرئيس الفلسطيني محمود عباس في الدورة العشرين للجنة القدس بالمغرب 17\1\2014، فضائية القدس، أخبار التاسعة 17\1\2014.

40/ عبد الستار قاسم، تهويد القدس، انظر نشر بتاريخ 14\3\2012

http//:www.aljazeera.net/opinions/pages22/b6b484-6ed4-4e1d-a55e7-c76aa03cee1

41/ اسمع you tube: إعلان الكويت في الجلسة الختامية للقمة العربية 26-25\3\2014.

42/محمد حمزة، «اللاجئون الفلسطينيون»، في، محمد اشتية، «موسوعة المصطلحات والمفاهيم الفلسطينية»، فلسطين: المركز الفلسطيني للدراسات الأقليمية، 2008،ص 469.،

43/ محمد حمزة،، المصدر السابق، ص 470.

44/ بيان صحفي صادر عن الإحصاء الفلسطيني بمناسبة اليوم العالمي للسكان 11/07/2013. وللمزيد انظر؛ محمد حمزة،، المصدر السابق ص 472-468.

45/محمد حمزة،، المصدر السابق ، ص ص 471-468.

46/ Brynen Rex.and J .Tansley Jill" ،The Refugee Working Group of the Middle East – Multilateral Peace Negotiations" Palestine – Israel Journal،،p2.

47/ نجوى حسام، حقوق اللاجئين الفلسطينيين بين الشرعية الدولية والمفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية (رسالة دكتوراه) بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2008، ص،291.

48/محمد حمزة،، المصدر السابق، ،ص 471 ، وفيما يتعلق باتفاقية إعلان المبادئ الفلسطينية – الإسرائيلية فإن أبرز نقاط الخلاف التي أدت إلى التعثر في قمة كامب ديفيد عام 2000 هو رفض السلطة الفلسطينية التوقيع على صيغة (كلينتون) للتسوية بسبب تمسكها الثابت بحق العودة اللاجئين في العودة على أساس القرار (194).كرر الوفد الفلسطيني المفاوض ما أكده في مفاوضات (طابا) عام 1995 (أوسلو 2) موقفه المبدئي على حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة في المذكرة الرسمية التي قدمها للجانب الإسرائيلي في مفاوضات « طابا «. ويمكن الإشارة إلى العوامل التي تؤدي إلى تعثر التوصل إلى إقرار صيغة التسوية لعدد من العوامل أبرزها: رفض الجانب الإسرائيلي حل قضية اللاجئين على أساس الاعتراف بحق العودة طبقاً لقرار الشرعية الدولية، وخاصة القرار (194).

49/ كلمة الرئيس الفلسطيني محمود عباس أمام الوفد الشعبي المقدسي، الساعة العاشرة مساءاً بتاريخ 11\1\2014.

50/كلمة الرئيس الفلسطيني محمود عباس أمام الوفد الشعبي المقدسي تلفزيون فلسطين، الساعة العاشرة مساءاً بتاريخ 11\1\2014.

51/ اسمع you tube: إعلان الكويت في الجلسة الختامية للقمة العربية 26-25\3\2014.

52/ عبد الحفيظ محارب، « يهودية اسرائيل: الفكرة، الدولة، وإشهارها»، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 246، خريف 2011، ص 69.

53/ عبد الحفيظ محارب، الآباء من جزيرة العرب» ط2، بيروت: مؤسسة الدراسات العربية للدراسات والنشر، 2011.

54/ عبد الحفيظ محارب، « يهودية اسرائيل: الفكرة، الدولة، وإشهارها»، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 246، خريف 2011، ص 69.

55/ أحمد الطيبي، «كيرى ...فلسطين...الدولة اليهودية «، ندوة عقدها قسم العلوم السياسية إوإدارها د.صقر الجبالي رئيس قسم السياسة يوم الأحد بتاريخ 9/3/2014، أنظر: http://www.najah.edu/ar/node/31814، وكذلك عبد الحفيظ محارب، « المصدر السابق، ص 70.

56 /«زحالقة: سنعلن العصيان المدني في حالة تنفيذ المخطط»، انظر:

http//:www.alriyadh.com/2013/07/16/article852402.html

57/ أحمد الطيبي، المصدر السابق، وكذلك، عبد الحفيظ محارب، « المصدر السابق، ص 70.

58/السلطة الوطنية الفلسطينية، الجهاز المركزي ا للإحصاء، المستعمرات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية: التقرير الإحصائي السنوي 2011، آب، أغسطس 2012، ص 17.

59/معهد الأبحاث التطبيقية أريج، المصدر السابق.

60/المصدر نفسه.

61/جاد إسحاق وعيسى زبون، المصدر السابق.

62/ « مستقبل الدولة الفلسطينية في ظل «حل الدولتين: الجدار والاستيطان خطوات صهيونية تسعى لفرض الحقائق على الأرض «،

http//:www.alnabanews.com/node4184/

63/ جاد إسحاق وعيسى زبون، المصدر السابق.

64/المصدر نفسه.

65/Saqer Jabali"، The Ruling Israeli Elite and the Unilateral Withdrawal Plan from Gaza"،No , 5-6,volume ,12 Perspectives on Global Development and Technology.2013 ،

66/جاد إسحاق وعيسى زبون، المصدر السابق.

67/ «المياه في المفاوضات النهائية»، المصدر السابق.

68/ المصدر نفسه

69/ المصدر نفسه.

70/ المياه في المفاوضات النهائية، المصدر السابق.

71/ «إسرائيل تسيطر على اغلب الموارد المالية»، أخذ بتاريخ 10\10\2013 انظر

http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2013/10/131022_palestinians_israel_negotiations.shtml

72/ «رئيس البرلمان الأوروبي يفجر عاصفة في الكنيست الإسرائيلي بدفاعه عن حقوق الفلسطينيين»، انظر

http//:www.ashams.com/art